سنة ١٩٠٨

الخطوة الثانية لإصلاح الأزهر. مسائل الرتب أيضا. سياسة الوفاق بين جورست والخديو. وفاة مصطفى كامل باشا وانتخاب محمد فريد بك رئيسا للحزب الوطني. لائحة المعاشات الجديدة. سفر الخديو للاستانة وأوربا. قاضي قضاة السودان. اعلان الدستور في تركيا. خواطر تحسين باشا عن علاقة عبد الحميد بعباس. عودة الخديو الى مصر. الحركة الوطنية وطلب الدستور في مصر. علاقة مصر بتركيا وانجلترا. من استبداد عباس أيضا. نظارة بطرس غالي باشا. مدير الأوقاف العمومية الجديد. بين النظار الجدد. الهتاف للدستور. رسالة تهديد للخديو. الانجليز يعبثون بالاحتياطي. الانجليز والوظائف. الخديو والأعمال الهامة. مجلس شورى القوانين والدستور. اضطراب الأمن. قاضي مصر والولاية الشرعية. المشادة بين الخديو والحزب الوطني. تدخل الخديو في الانتخابات

الخطوة الثانية لإصلاح الأزهر. لما عين الشيخ الشربيني شيخاً للأزهر سنة ١٩٠٥ حضر بعد قليل من تعيينه ومعه الشيخ سليمان العبد من كبار العلماء الشافعية وقابلا الخديو، ثم حضرا عندي، وتحدثنا في شأن الأزهر، وما يحتاج اليه من المعونة المادية والأدبية، فأبديت عطفي على الأزهر واهتمامي بأمره وبمعونته على تأدية مهمته؛ وسألت الشيخ عما يطلب علاوة على الميزانية. فقال: «ألف جنيه». فقلت له: «إن شيخ الأزهر ينبغي أن يطلب أكثر من ذلك». فلما سألني عما يلزم طلبه قلت له: «خمسة آلاف». فأبرقت عينا الشيخ وقال: «إذن أدع لك هذا الأمر». فقلت: «إننا إذا أعطينا أخذنا». ولفت نظره إلى حالة الفوضى التي تسود طلاب الأزهر ونظمه، وقلت: «إنه

يجب للسير بالاصلاح أن يقبل الشيوخ والطلاب النظام الحالى بالانصراف إلى الدرس المنتظم الذى يعقبه امتحان سنوى ، وأن ينقى الأزهر من الدخلاء بين الطلبة ، وأن تحدد نظم الدرس حتى توافق روح العصر ».

فقال الشيخ « إننا اعتدنا فى مستهل كل عام دراسى أن نوزع الأعمدة على الشيوخ ونخصص لكل شيخ كتاباً وللطالب أن يختار شيخه فيستمع إليه .. » فأجبته بأن ذلك لايتمشى وروح التعليم ونظمه فى عصرنا الحاضر .

وبعد مدة قليلة من هذه المحادثة توفى الشيخ الشربينى إلى رحمة الله وخلفه الشيخ حسونة النواوى للمرة الثانية . ولما علم ما دار بينى وبين سلفه وتأكد من اهتمامى بحالة الأزهر والأزهريين ورغبتى فى المساعدة على زيادة المرتبات زيادة توافق كرامة العلم والعلماء جاء لمقابلتى ومعه الشيخ سليمان العبد أيضاً ؛ بعد انصرافهما من لدن سموه ، فأعدت له ما دار بينى وبين الشيخ الشربينى ، وقلت له مع ذلك إن فضيلة الشيخ يعرف النظم الموجودة فى المدارس العالية التى يدرس هو فيها ، وما هى عليه من التنسيق فى الأحكام ، وما تسبغه من جليل الفوائد على الطلبة وعلى العلم والعلماء . فوعدنى بالنظر فى هذا الأمر ، وأبدى لى ما يعترض تغيير النظم الأزهرية من الصعاب ؛ ثم تحدثنا بعد ذلك مرة أخرى واتفقنا على البحث فى النظم التى يمكن إدخالها فى الأزهر والمعاهد الدينية ، وأبديت استعدادى لوضع مشروع فى هذا الصدد . ثم عرضت على الخديو ما دار بيننا فاستحسن الفكرة ؛ وقلت لسموه إننا بهذه الوسيلة يمكن أن ندخل الاصلاحات اللائقة بالأزهر ، ويكون للجناب العالى أكبر فضل فى تحسين حالة التعليم والمعاهد الدينية على الوجه اللائق بكرامتها ؛ وكان سموه إذ ذاك على أهبة السفر إلى أوربا ؛ وفعلا أخذ مجلس إدارة الأزهر فى تعديل القوانين المعمول بها فى الأزهر ؛ وكان من ضمن أعضائه الشيخ محمد حسنين العدوى ، فعهد إليه ببحث


الشيخ سليمان العبد

هـذه القوانين وتعديلها ؛ ووضع فى ذلك تقريراً أرسلته المشيخة إلى المعية للنظر فيه ؛ ولـكن يظهر أن الشيخ العـدوى مع كونه واضع المشروع وموافقاً للمجلس فيما رآه ، لم يكن مقتنعاً بهذا التعـديل فى بعض أبوابه ، ولذلك قدم إلى المعية وقتئذ مذكرة تختص بالدراسة والتعليم يرى فيهـا أولا إصلاح الأزهر على الوجه السابق ، وأن يبقى تعليمه حرّا وأن يضاف إليه من العلوم الحديثة بقدر ما تتطلبه إجادة العلوم الأزهرية ؛ وبعد ذلك سافر الخديو إلى أوربا .

ولما كنت بالاسكندرية عند سفر سموه اجتمعت بالشيخ محمد شاكر شيخ معهد الاسكندرية لما كنت أتوسمه فيه من أصالة الراى ، وراجعنا قوانين الأزهر وغيرها . وبعد عدة جلسات اتفقنا على مواد القانون ووضعنا مشروعاً . وكان يشترك معنـا فى بعض الاجتماعات الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى .

ولما عاد الخديو من السفر عرضت عليه هذا المشروع فرأى أن يكون هناك ثلاثة مجالس إدارية : أحدها للأزهر والثانى لمعهد الاسكندرية والثالث للمعهد الأحمـدى ، ويكون هنـاك مجلس عال يجتمع فى الأزهر تحت رياسة شيخه مع بقاء مواد القـانون على حالتها ، فأدخلت هذه التعديلات على المشروع .

وفى ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧ اجتمعت بناء على الأمر الخديوى مع بطرس غالى باشا رئيس النظار وابراهيم فؤاد باشا ناظر الحقانيـة وحسين رشـدى باشا مدير الأوقاف العمومية وقرأنا القانون ، وبعد المناقشة وتعـديل بعض المواد تقرر عرضه على مجلس النظار ليرى رأيه فيه ؛ ولـكن رؤى بعد ذلك أن تشكل لجنة لمراجعته يكون بين أعضائها شيخ الأزهر والمفتى وشيخ المالكية والشافعية والحنابلة وأنا ، وأن يرأسها ابراهيم فؤاد باشا ناظر الحقانية ؛ فشكلت اللجنة وراجعت القانون وبعـد مناقشات طويلة وإدخال تعديلات أخرى وافقت على المشروع . ولمـا كنت أخشى تذمر بعض العلماء ولا سيما الرجعيين منهم ، طلبت أن تقرر اللجنة أن هـــذا القانون ليس فيه ما يتنافى وأصول الدين الاسلامى ؛ وقد حصل ذلك .

وفى فاتحـة يناير سـنة ١٩٠٨ أخـبرنى الشيخ حسونة أن كثـيراً من العلمـاء قد امتعضوا لعدم أخذ رأيهم فى القانون ، وأنهم يقومون الآن بتوقيع عريضة لترفع إلى الجناب العالى ، يطلبون فيها إرسال القانون إليهم لفحصه ، فطلبت أن ترسل إلىّ العريضة والمشـايخ الموقعون عليها ، وأفهمته أننى واقف على أسمائهم وحركاتهم ، ولـكنى فقط

أريد مواجهتهم . وانصرف الشيخ على ذلك ولكن أحداً منهم لم يحضر ، وكنت أعلم أن الشيخ محمد راضى من علماء الحنفية هو زعيم هذه الحركة ، وأن القائمين بالعمل بها من صغار العلماء ، وأن الشيخ حسونة أفهمهم خطأ فكرتهم واستحالة تحقيقها ، وأنه نائب عنهم فى لجنة المراجعة . وقد استمعوا إلى قوله واقتنعوا وعدلوا عن حركتهم ، ولكن جاءنى الشيخ محمد شاكر فأخبرنى أنهم بعد أن اقتنعوا عادوا إلى فكرتهم . فقابلت شيخ الأزهر وأفهمته ما يترتب على موقف هؤلاء العلماء من استياء الخديو ، فأبدى لى استعداده للبعد عن كل ما يكدر خاطر الجناب العالى ؛ ثم قابلت ابراهيم فؤاد باشا ، وهو صديق الشيخ ، فشرحت له الموقف فبادر إلى الشيخ ونبهه إلى خطورة الأمر ، وطلب إليه منع إرسال العريضة ؛ ولكن أصحابها كانوا قد أرسلوها بالفعل . وفى يوم ٤ يناير بلغنى من الشيخ محمد شاكر ، وكان قد قابل سمو الخديو فى الاسكندرية ، أن سموه متكدر جداً وغاضب على شيخ الأزهر . وكنت أعلم من بطرس باشا برغبة الخديو فى تعيين الشيخ أبى الفضل ؛ وبالرغم من المساعى التى بذلتها لتهدئة الحال فقد بلغنى أن الخديو يعتقد أنى مقصر فى مسعاى !

ثم تحادثت مع أصدقاء آخرين للشيخ لاقناعه بخطأ موقفه وخطأ تعلقه بأذيال الزغلوليين بدلا من التعلق بشخص الجناب العالى . فنفى الشيخ وجود أية علاقة بينه وبينهم .

وفى ٦ يناير حضر الخديو من الاسكندرية وطلب معلوماتى فى هذا الموضوع فأطلعته على كل ما تقدم ، وفى يوم ١٠ منه كانت صلاة الجمعة فى السيدة سكينة وقد تقابل سموه مع شيخ الأزهر ، فسأله عن إجازة العيد فى الأزهر فأجاب الشيخ على السؤال . ثم قال : « يظهر أن افندينا لا يريد أن يرى وجهى فهل هو غاضب علىّ ؟» ، فقال سموه : « والله أنا سمعت كثيراً من الأقوال فى حقك ولكنى ألزم الصبر ! ! » ، وبعد الظهر أمرنى سموه أن أستحضر الشيخ لسراى عابدين ؛ ورغبة منى فى حسم الخلاف تحادثت معه طويلا قبل المقابلة فى خطر موقفه ، ورسمت له طريق إصلاحه وألا يناقش الخديو طويلا ، بل يوافق على انتقاداته ويعد باصلاحها ؛ لأن هذه رغبة الحكام عادة ؛ وقد كان ذلك وذهب من نفس الخديو كثير مما كان بها من جهته ؛ وبذلك زالت من الجو إشاعة كانت تتردد باستقالته نشرتها جريدة اللواء قبل ذلك بأيام .

طرد الشيخ راضى : وبقى الخديو ساخطاً على الشيخ محمد راضى حتى إنه فى يوم عيد الأضحى كان ضمن الوافدين على السراى للتهنئة ، ولما انتظم العلماء حضر احمد زكى باشا

رئيس التشريفات وسط الحجرة التى هم بها ونادى الشيخ راضى وقال له بصوت مرتفع : « ياشيخ راضى ، افندينا غير راض عنك ولا يحب أن يقابلك . » وسلمه إلى أحد التشريفاتية ليرافقه إلى خارج السراى .

وبعد صدور الأمر العالى بهذا القانون انعقد المجلس الأعلى لأول مرة بمشيخة الأزهر فى يوم ١٧ مارس تحت رياسة الشيخ حسونة النواوى وعين الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى فى هذه الجلسة مفتشاً للأزهر .

وقرر تشكيل لجان من المشايخ لامتحان سائر الطلاب فى الأزهر ووضعهم فى السنين اللائقة بمعلوماتهم حسبما تقتضيه ، وعهد باجراء ذلك إلى مفتش الأزهر ، فأجراه كما عهد اليه فى مسجد محمد بك أبى الذهب بجوار الأزهر وقدم كشوفه سنة سنة إلى المشيخة ؛ وكان ذلك فى أواخر السنة الدراسية . وفى شهر شوال ، أول السنة الدراسية الجديدة ، ابتدأت الدروس بالأزهر على هذا الوضع وكان ذلك يوماً مشهوداً لم يسبق له نظير فى الأزهر حضره شيخ الجامع بنفسه ومعه المفتش وكثير من الشيوخ وعمال المشيخة لمعاونتهم فى ضبط الطلاب وإجلاس المدرسين وتعريفهم أماكن الدراسة ؛ واستمرت هذه الحركة أياما بين الأخذ والرد وفى نهايتها تعين الشيخ محمد حسنين شيخاً للجامع الأحمدى ؛ وسار الحال على ما يرام .

وإنى أحمد الله على توفيقى فى خدمة العلم بالأزهر ، وإذا لم ينجح قبلى المرحوم الشيخ محمد عبده فى معالجة إصلاحه فذلك يرجع أولا إلى أن كبار العلماء كانوا يتذمرون من قبول رأى أحد تلامذتهم ولا يرضخون لما يقرره من الاصلاحات التى لم يتعودوها خصوصاً فى شأن العلوم الحديثة التى كانوا يعتبرون أن فى بعضها ما يخالف الدين ، وثانياً لأنه كان يترفع عنهم ويعتد بنفسه معتقداً أنه أوفر منهم مقدرة وعلما .

أما أنا فكنت أحترمهم بتقبيل أيديهم وإكرامهم وملاطفتهم ؛ وأجتهد فى إقناعهم بألا رغبة لى إلا إصلاح حالهم مادياً وأدبياً ، فكان يسهل عليهم الأخذ بآرائى خصوصاً وقد كانوا يعلمون أننى أحظى بتعضيد الخديو وحكومته .

وهذه تعد الخطوة الثانية لاصلاح الأزهر .

على أن هذه السكينة لم تدم طويلا ؛ فقد حدثت بعد ذلك دسائس أفضت إلى اضطرام الأزهر وأضرب الطلاب عن الدرس ، وتظاهروا واشتبكوا مع الشيوخ فى سباب وعداء ، ودخل بينهم دخيل السياسة والفساد .

مسائل الرتب أيضاً . فى ٧ يناير أمرت بفرز الكشوف الواردة من النظارات بطلب رتب ونياشين للموظفين والعمد والأعيان وبعض الأسماء التى رؤى حذفها من هاته الكشوف، وقابلت مصطفى فهمى باشا وأعطيته الملاحظات الخاصة بذلك.

وفى ٨ منه توجهت لسراى القبة وهنأت الخديو بعيد جلوسه ، فأمرنى أن أخبر مصطفى فهمى باشا بأن يفصل التجار والأعيان عن العمد فى الكشوف ، وأن يكون منح الرتب والنياشين للأولين من الخديو ، والآخرين كطلب نظارة الداخلية وقد تم هذا . وبقى الحال على ذلك حتى أواخر العام حيث علمت من بطرس غالى باشا أنه قد حصل الاتفاق بين جورست والخديو على منح الرتب والنياشين للعمد والأعيان ، سواء كان ذلك بواسطة نظارة الداخلية أو برغبة الخديو . وقد تخوف بطرس باشا أن تقع غلطات جديدة من سموه وأن ترجع عادة شراء الرتب كما كانت ، فتقع من جراء ذلك فضائح أخرى .

وجرى حديث فى شأن الرتب بين الخديو وجورست ، فأبدى هذا الأخير أن مستشار الداخلية يشكو من توقيف إعطاء الرتب ، وأفهمه أن تشجيع العمد بالرتب مما يفيد الأمن ، فأجابه الخديو بأنه وقف إعطاء الرتب لأن الداخلية كانت تعاكس من يمنحون الرتب رأساً من الخديو ؛ وادعت بأن العمدة قد يترك وظيفته لأجل أن ينال رتبة ثم يعمل الوسائل لرجوعه اليها ، وقد كان يحذر بالداخلية ألا تقبل مثل هذا العمدة فى مركز العمودية ثانية ؛ ثم ضرب مثلا لجورست بأنه كان قد أراد أن ينعم على واحد فى الفيوم ، برتبة فتوقفت الداخلية ، وعلى ذلك لم ينعم عليه ؛ وبعد مدة أرادت الداخلية مرتين أن تمنح رتبة لنفس هذا الشخص ، فأبى الخديو نظراً لعدم موافقة الداخلية أولا ! وكان سموه يحاذر فى مسائل الرتب بعد الذى ثار من فضائحها . ومن ذلك ما سمعته فى شهر مايو من حسين زكى بك أن زوجته السويسرية حصلت على الكشوف التى كان يقدمها سابقاً للخديو لما كان منوطاً به بيع الرتب والنياشين بالمبالغ المتحصلة ، فيؤشر الخديو عليها بخطه ، مبيناً كيفية توزيع هذه المبالغ بعد خصم نصيب الوسطاء . ومن ذلك مبلغ أربعة آلاف جنيه لطورنيزون باشا لدفعها لمحل الرهونات بباريس ، عن بعض مجوهرات لسيدة يهمه أمرها ، ومبلغ أربعة آلاف جنيه لعبد العزيز عزت باشا ليسلمها لاسماعيل كمال بك من جماعة تركيا الفتاة ، ومبلغ خمسمائة جنيه للسيد محمد توفيق البكرى ، ومثلها لمصطفى كامل باشا ، ومبلغ سبعمائة جنيه للكونت دلاسالا باشا

ليسلمها لصاحب جريدة البروجريه للكف عن انتقاد السراي ، وغير ذلك من المبالغ التى كانت تصرف فى مثل هذه الوجوه بعد تحصيلها من طلاب الرتب والنياشين .

وقد كان هذا العمل منوطاً بحسين زكى بك ، ولما أحيل أخيراً إلى أحمد شوقى بك غضب الأول ، ولوح بأن زوجته ستنشرها ، إذا لم يحصل على مبلغ مناسب إزاء تسليمها .

فرفعت الأمر للخديو فاهتم به كثيراً ، وأخذنا بعد ذلك فى المفاوضة مع حسين زكى بك حتى تم الأمر بالصلح نظير مبلغ معين . ولعله يجدر بى أن أثبت أن وساطة الرتب كانت غالباً محصورة فى حسين زكى وأحمد شوقى ، وأما غيرهما فقد كانوا ينفقون ما يحصلونه على الدعاية للخديو .

سياسة الوفاق بين جورست والخديو . منذ أن عين جورست معتمداً بريطانياً ، والأمور تسير فى هدوء بين الخديو والمحتلين ؛ ولكن بعض الصحف ، كالجريدة والمنبر والأهرام ، ظلت تنتقد أعمال المعتمد الجديد بشدة ، ولاسيما الجريدة التى كانت تتهمه بأنه لم ينهج غير سياسة سلفه ؛ وفى حديث بينى وبين الخديو عرضت لهذه الحملات فدافع عن جورست قائلا : « إن هذا الرجل كانت نيته ولا تزال طيبة بالنسبة لمصر والمصريين ، ولهذا فقد طلب العفو عن مسجونى دنشواى من تلقاء نفسه . ثم إنه أظهر للموظفين الانجليز رغبته فى أن يحسنوا معاملة المصريين ، وكذلك ساعدنا على إصلاح الأزهر ، رغم أن مصطفى فهمى باشا أراد أن يلقى بالدسائس بينى وبينه . » ثم أضاف إلى ذلك : « وإذا كانت أفكار المعتمد الجديد بدأت تتغير ، فذلك من جراء سعد باشا وتشجيعه طلبة الحقوق وغيرهم على التدخل فى الأمور السياسية ، وانضمامهم للأحزاب ، حتى قال لى جورست : إذا كانت أفكار الطلبة بهذا الشكل ، فماذا يكون منهم عند تقلدهم الوظائف العامة ؟ ؟ »

الخديو وفتحى زغلول : فى ٩ يناير استقبل الخديو أحمد فتحى زغلول باشا ، وبعد خروجه علمت من سموه أنه أراد أن ينفى لجنابه ما يشاع عن ميوله ضد الخديو وقال : « إذا كان ذنبى هو الحكم الذى أصدرته فى قضية دنشواى ، فانى كنت معذوراً . » فأجابه الخديو بأنه لا يفكر فى ذلك ، ولا سيما أنه لم يكن رئيس المحكمة المخصوصة ، وأنه إذا كان هناك انتقاد من هذه الوجهة ، فيكون على بطرس غالى باشا . وهو من المخلصين لسموه . فانتهز فتحى باشا هذه الفرصة وقال : « وأنا أعلم ذلك ، ولهذا لا أعمل عملا إلا

بارشاداته . » قال الخديو : « إنى أنتقد عليك قبل كل شىء أنك من حزب الشيخ محمد عبده الذى افتضحت نياته السيئة فى هذه الأيام ؛ إذ أن بلنت أورد فى كتابه خطابين للشيخ يقول فيهما إنه لابد من سحب كل سلطة من يد الخديو إذا أريد وضع نظم جديدة لادارة مصر بحيث يخرج من سلطته الأزهر والأوقاف والرتب والنياشين ، وألا يتدخل فى الادارة أبداً ، وأنه استشار فى رأيه هذا كثيراً من المفكرين فوافقوا عليه . »

وقد سأل الخديو فتحى باشا عن هؤلاء الذين استشارهم الشيخ ، فقال إنهم سعد باشا والشيخ عبد الكريم سلمان والشيخ عبد الرحيم الدمرداش .

قال الخديو : « وأنتقد عليك كذلك أعمالك فى حزب الأمة ، وفى الجريدة . » فقال : « يا أفندينا نحن غير راضين عن خطة الجريدة ولهذا حررنا لمديرها خطاباً بذلك . » ووعد أن يحضر لسموه الخطاب .

وقد قال لى الخديو بعد ذلك : « وعند أخذ هذا الخطاب سأسلمه لجورست ، وأقول له هل يليق بموظف كبير أن يتدخل فى مسائل الجرائد والمسائل السياسية ويكون عضواً فى حزب ؟! »

وفى ١١ يناير تقابلت مع بطرس غالى باشا فأخبرته بما وقع بين فتحى باشا والخديو.

الخديو والنظار : وفى هذه المقابلة سألنى بطرس باشا عن زيادة التفات الخديو لمصطفى فهمى باشا فى هذه الأيام فقلت له : « ربما كان ذلك على أثر ما عرفه سموه من أن الباشا عمل زينة كبيرة يوم الاحتفال بعيد جلوسه ولأنه يعرض على الخديو كل أمر هام ويأخذ رأيه فيه أولا ، بناء على نصح جورست لمصطفى فهمى باشا . » وسألنى بطرس باشا أيضاً عن وقت خروج أودان بك من الخدمة فى الديوان الأفرنجى ، فأجبته بأنه بعد أن يبلغ الستين ، وفهمت أنه يقصد من ذلك أن يعين بدلا منه ابنه واصف غالى بك الموظف بالخاصة ، وقد كنت بالفعل أفكر فيه لأنه شاب نشيط يجيد اللغة الفرنسية والعربية .

وفى ١٥ يناير كلفنى الخديو بمقابلة سعد زغلول باشا والتحدث معه فى مسألتين : الأولى رغبة سموه فى إعطاء نيشان إلى مسيو بارودى مدرس علم الكيمياء مكافأة له باعتباره كيماوى الخاصة الخديوية . والثانية طلب رأيه فى رجاء قنصل ألمانيا الجنرال باعطاء نيشان لمسيو مورتس أمين المكتبة الخديوية ؛ وقد قال لى سعد باشا عن المسألة الأولى إن الأمر فيها للخديو . أما الثانية فقال إنه من زمن وجيز أرسل إنذاراً لمورتس ، وفهم بعد ذلك من الخديو ومن القنصل أنهما سيرسلانه إليه للاعتذار ، ولكنه لم يحضر

للآن ، ولهذا لا يستطيع الموافقة على الانعام عليه ما لم يحضر ويعتذر .

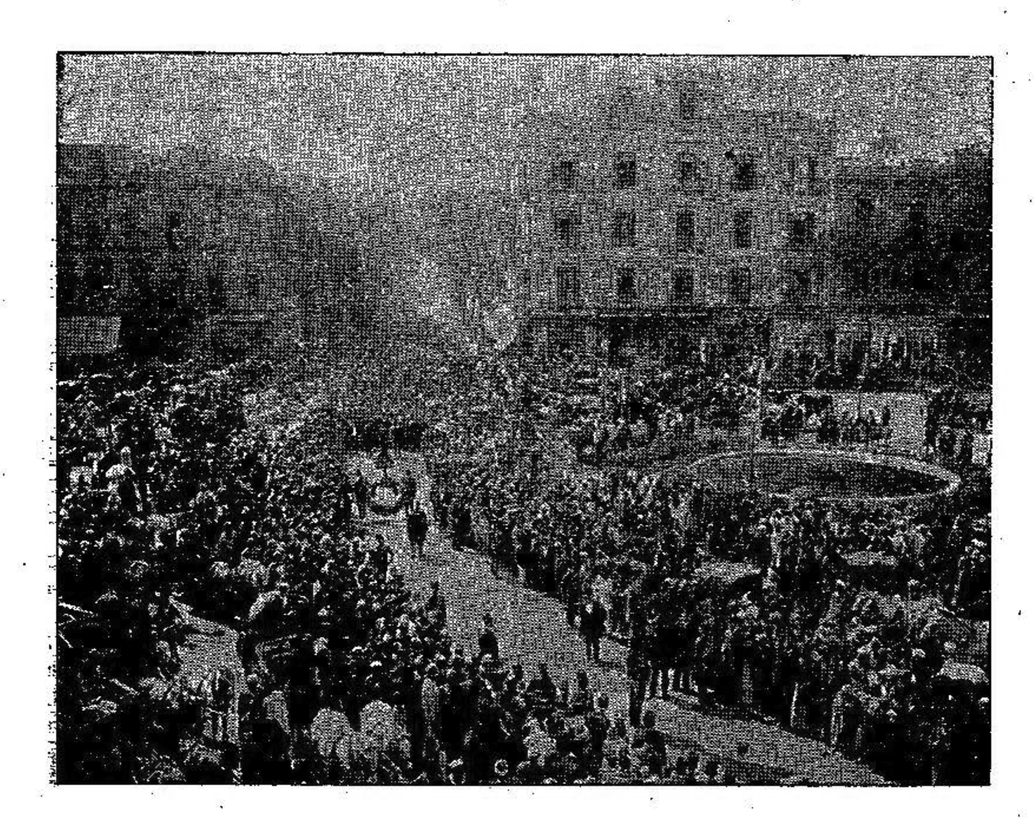
وعلمت على أثر مقابلة جرت بين الخديو والمستشار المالى ، أن الأخير قال لسموه : « إن بطرس باشا يتوجه يومياً لرؤية جورست ، وكذلك مصطفى فهمى باشا يزوره لرؤيته كل ثلاثة أيام أو أربعة ، بعكس ما كانوا يفعلونه فى أيام كرومر حيث كانوا يتوجهون يومياً تقريباً كل صباح . »

وفاة مصطفى كامل باشا وانتخاب محمد فريد بك رئيسا للحزب الوطنى .

فى يوم ١٠ فبراير وقع حادث جلل اهتزت له البلاد كلها ؛ وهو وفاة مصطفى كامل باشا صاحب اللواء ورئيس الحزب الوطنى وزعيم الحركة الوطنية .

كان مصطفى كامل يعانى أوصاب المرض قبل ذلك بأسابيع . وكانت الجهود المتواصلة التى يبذلها فى بث الدعوة الوطنية والذود عن حقوق مصر ، سواء فى داخل البلاد أو فى خارجها تصدع من بنيته الضعيفة ، ولكنه استمر فى جهاده حتى اللحظة الأخيرة .

وفى اليوم التالى — ١١ فبراير — شيع جثمان مصطفى كامل إلى مقره الأخير ؛ وكان يوماً مشهوداً لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر الحديث ؛ وكان الاحتفال



جنازة المرحوم مصطفى كامل باشا

بجنازة الزعيم الشاب آية على يقظة الشعور القومى ، وذلك العطف الفياض الذى بثه الفقيد العظيم برائع خلاله فى نفوس مواطنيه ؛ وقد اشتركت فيه طبقات الأمة كلها من الكبراء والأعيان والموظفين والطلبة والعمال ، ولبست البلاد جميعاً ثوب الحداد

وكانت اليقظة القومية التى استطاع الزعيم الشاب أن يبثها فى الأمة ، دعامة هذه الحركة الوطنية القوية التى انفجرت بعد الحرب ، وما زالت تسير فى مجراها .

وبعد وفاة مصطفى اهتم الخديو بانتخاب من يخلفه فى رياسة الحزب الوطنى حتى كان يوم ١٤ فبراير حيث عقدت الجمعية العمومية للحزب فانتخب محمد فريد بك بالاجماع وطلبه الخديو فهنأه وشجعه على الاستمرار فى خطة سلفه منوها بحسن مركز عائلته المادى والأدبى وبأنه ليس فى حاجة إلى منصب أو مادة وبهذا سيكون وجوده فى رياسة الحزب مفيداً جداً . وقد هنأته بدورى أيضاً .



محمد فريد بك

لائحة المعاشات الجديدة . فى ٢ أبريل حضر المستشار المالى إلى سراى عابدين فقدم للخديو مشروع لائحة المعاشات للموظفين الملكيين ، وطلب أخذ رأى سموه فيها فكلفنى بالاطلاع عليها مع اسماعيل أباظه باشا وموسى غالب باشا ، فاجتمعنا وقارنا هذا المشروع بلائحة توفيق باشا .

وفى اليوم التالى توجهت صباحاً للمعية وعرضت على الخديو خلاصة البحث فى مشروع اللائحة ، فكان الفرق بين اللائحتين ما يأتى :

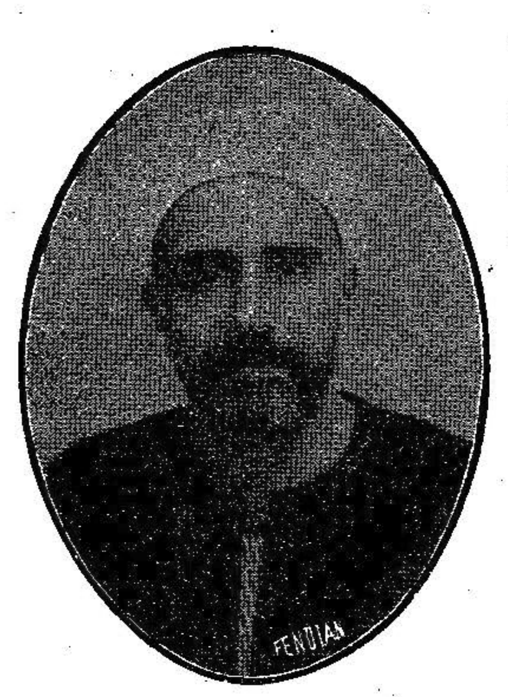
أولا — أن أقصى المعاش صار بمقتضى المشروع الجديد ٨٠٠ جنيه سنوياً بدلا من ستمائة .

ثانياً — أن معاش البنت أو الولد ينقطع عند بلوغ أحدهما سن الثامنة عشرة بدل السادسة عشرة .

سفر الخديو للاستانة وأوربا . وفى ٣١ مايو سافر الخديو للاستانة ومكث بها أسبوعاً ثم بارحها إلى فينا فباريس ولندرة ثم رجع إلى أوربا وأمضى بها بضعة أسابيع ورحل نهائياً الى الاستانة ثانية .

وبقيت فى مصر لمباشرة الأعمال والاتصال بالنظار .

قاضى قضاة السودان . فى أثناء غياب الخديو عرضت مسألة تعيين قاضى قضاة السودان بدلا من القاضى السابق الشيخ هارون ؛ فأرسلت مذكرة بذلك للجناب العالى فجاء لى الرد بتاريخ ٤ يوليو من محمود شكرى باشا المرافق لسموه وفيه : أن المطلوب قبل صدور الأمر أن أتقابل مع الشيخ شاكر واستعلم منه عن المذهب الذى تجرى عليه الأحكام فى السودان وممن كان يستمد القاضى سلطته فى القضاء ، وهل يعتمد فقط على الأمر الصادر اليه بالتعيين أو من الجناب العالى مباشرة .



الشيخ محمد مصطفى المراغى

وبعد استيفاء هذه المعلومات أرسلت بتاريخ ١٥ يوليو برقية بأن الأحكام تجرى فى السودان طبقاً للمذهب الحنفى ، والقاضى السابق كان يصدر الأحكام بمقتضى الأمر الشفوى الصادر للسردار من الجناب العالى عند تعيينه .

وبتاريخ ١٩ يوليو جاء الرد بالموافقة على تعيين فضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى فى هذه الوظيفة ، وهو الذى وقع الاختيار عليه وأن يصدر القائمقام أمراً بذلك ، ويكون من ضمن الأمر : « أن تكون الأحكام الشرعية التى يصدرها القاضى منطبقة على ما يجرى فى المحاكم الشرعية بالقطر المصرى » .

اعلان الدستور فى تركيا . كانت تركيا فى السنوات الأخيرة تتمخض عن انقلاب وضعت أسسه جماعة تركيا الفتاة ، وكانت الأفكار رغم الضغط عليها تتحفز للوثوب حتى انفجرت أخيراً فى هذا العام ، وانتهت الثورة — التى كان من كبار محركيها الضابطان أنور بك ونيازى بك ومساعدهما طلعت بك التلغرافجى فى سالونيك بافشاء

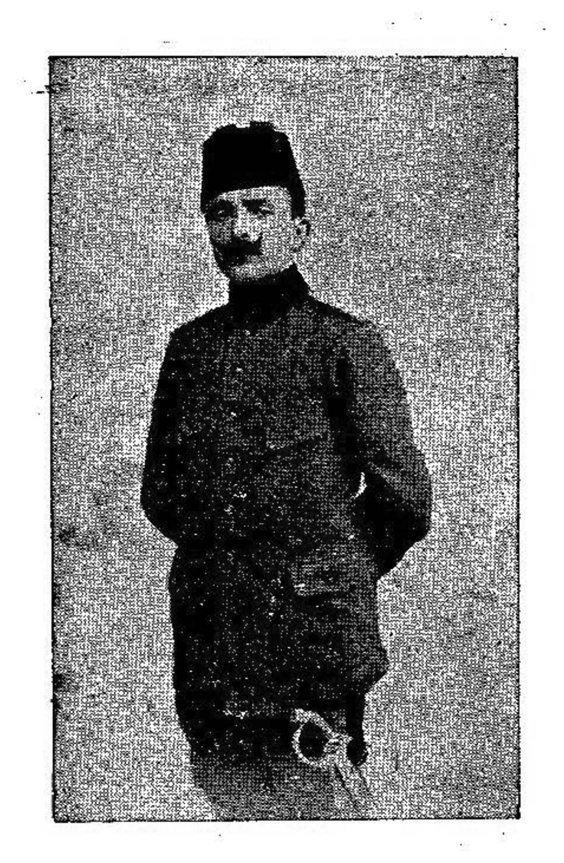
الأوامر التى كانت تصل من الاستانة بالتدابير العسكرية لقمع الثورة — باعلان الدستور فى طول البلاد وعرضها رغم إرادة السلطان ورجال المابين . وكان محمد عزت بك مرافقاً لدولة الوالدة أثناء وجودها بالاستانة فبعث إلى برسالتين وصف فيهما الاستانة وقت هذا الانقلاب الذى تم بدخول جيش سالونيك بقيادة محمود شوكت باشا إلى الاستانة .

وقد جاء فى الرسالة الأولى بتاريخ ٢٨ يوليو ما يأتى : « فى اليومين الماضيين ابتدأت المظاهرات من الصبح للمغرب والمجتمعون لايقلون عن خمسين ألف رجل بين عالم وضابط وكاتب وتاجر وكثير من العوام وكل منهم يحمل علماً ، وقد طافت المظاهرات بالوزارات جميعاً والموسيقى تصدح أمامهم . وحلفوا جميع الوزراء على مبادىء الانقلاب بما فيهم شيخ الاسلام . وبعد ذلك توجهوا لسراى يلدز وكنت بين المتفرجين عليهم من تكية الشيخ ظافر ، واستمر الموكب أربع ساعات بالضبط يمر من أمامى وتصور كم ألفاً تمر فى هذا الوقت بملء شارع يلدز ، وكلهم يصيحون هاتفين للدستور والحرية والمساواة مما لم يكن يخطر على بال أحد . فسبحان مقلب الأحوال فى طرفة عين . وقد أصبحت الجرائد حرة وجوازات السفر كذلك ، والأهالى يتحدثون فى الشئون السياسية ملء أفواههم وطلبة الحقوق وغيرهم كانوا فى مقدمة الجميع ، وقد خرج طلاب مدرستى الطب والبحرية رغم أنف ضباطهم .

والنهاية أن الواقع هنا يكاد الانسان لايصدقه ويعتبر نفسه فى حلم من الأحلام . »

وجاء فى رسالته الثانية بتاريخ ٣ أغسطس ما يأتى : « لقد اختصرت فى رسالتى السابقة لأن الحاصل هنا لا يمكن شرحه . أما سبب هذه النعمة التى حصل عليها الأتراك فهى قوة الأوردى الثالث(*) واتحاد ضباطهم بواسطة الجمعيات السرية المشكلة فى ولايات الروملى الثلاث ، حيث كانت المخابرات فيها حرة بسبب الاصلاحات المطلوبة . وقد أخبر حسين حلمى باشا رئيس لجنة الاصلاحات المطلوب إدخالها فى الروملى بما يجرى فيها ، وأنذر بوخامة العاقبة . ولما عرض ذلك على السلطان طلب الصدر فريد باشا وأراد منه أن يطفئوا نار هذه الفتنة فأجاب الصدر بعدم إمكان ذلك وبلزوم منح الدستور ، وبالطبع لم يقبل جلالته هذا الرأى فاستقال فريد باشا . ثم طلب السلطان سعيد باشا الصغير « كوجك » فأبدى استعداده لاصلاح الأمور ، وتولى الصدارة وكتب إلى حسين حلمى باشا برقية توبيخ وتأنيب فرد عليه بلهجة شديدة قائلا : « إنه إذا

(*) فريق من الجيش أكبر من الآلاى .



أنور بك



نيازى بك



طلعت بك



محمود شوكت باشا

لم يعط الدستور فى مسافة أربع وعشرين ساعة تكون العاقبة وخيمة ، وتضمحل الدولة حيث أعلن الاتحاديون الدستور هنا فى سلانيك . »

وفى الحال اجتمع الوزراء وتقرر إعلان الدستور ، ثم صدر فرمان شرح أحكام هـذا الدستور ، وأرسل إلى الباب العـالى بواسطة نورى باشا ؛ إذ أن رئيس الكتاب « تحسين باشا » لم يستطع الخروج من السراى لشـدة تحقير الشعب له ؛ وكذلك فر عزت العابد باشا مشيعاً بالسخط من الأفواه والصحف . والجمهور هنا فى نهاية الثورة والهياج على رجال الحكم السابقين .

أما السلطان فقد خرج بدون تحفظ ، وواجه من الأهالى نحو الخمسين ألفا وسار بينهم بالعربة ذهاباً وإياباً ، فسبحان من يغير ولا يتغير(*) . »

خواطر تحسين باشا عن علاقة عبد الحميد بعباس . علم القارىء أنى كنت حلقة اتصال بين عباس وعبد الحميد بواسطة الباشكاتب تحسين باشا الذى انزوى بعـد الانقلاب فى بيته فقيراً .

وقد أخرج تحسين باشا فيما بعد خاطراته عن الأشياء المهمة التى مرت به ، ومنها طبعاً علاقة عباس بعبد الحميد فى السنوات الأولى من زيارة الخديو للخليفة . كانت هذه العلاقات حسنة أولا ثم ما لبثت أن تغيرت عند فرار رجال تركيا الفتاة والتجائهم لمصر . وطلب الخليفة منعهم من نشر مقالات السخط على إدارة الحكومة التركية الاستبدادية وإغلاق جرائدهم ونفى أصحابها من مصر ، عند ذلك حصل الفتور بين التابع والمتبوع .

قال تحسين باشا : « إن عبد الحميد ما كان ينظر إلى الخـديوين فى أى وقت من الأوقات بعين الارتياح . وفى الواقع كان طبيعياً جداً ألا يأمن السلطان خديويى مصر وأن يضعهم على الدوام تحت يقظته ومراقبته نظراً لسياسة محمد على (القوله لى) وثورته وحركته المعهودة ضد الحـكومة المتبوعة .

ولقـد سبب زيادة وسوسة السلطان إلى غايتها ما بسطه الانجليز من نفوذهم على مصر بعـد الثورة العرابيـة . والخلاصة يمكن القول أنه لم يكن فى قلب عبد الحميـد أي اطمئنان لمصر فى أى وقت كان .

لم يقبل السلطان أن يأذن لاسماعيل بالاقامة فى استانبول إلا بعد أن قدم لجلالته تأمينات الولاء ابنه حسن باشا ، ومع ذلك كان تحت المراقبة .

(*) وقد عزل فيما بعد واحتجز فى سراى بسلانيك .

لما تولى عباس باشا الشاب ، كان السلطان يظن أنه سينطبع بالسياسة الانجليزية لعدم تجاربه ولمطامعه فى تحقيق بعض آماله .

قد كان السلطان على علم بمطامع الانجليز فى مصر وبلاد العرب ، ولذا كان متيقظاً على الدوام نحو هذه السياسة ، وكان يتوقع أن عباساً سيساعد الانجليز على تنفيذ هذه السياسة .

وكان يوجد بعض ذوى المطامع الشخصية الذين يدسون الدسائس ، حتى إنه السلطان يكون فى ريبة وقلق نحو الخديو ومصر .

ومن المعلوم أن تمضية الصيف فى مصر غير ممكنة للطبقة الغنية لشدة الحرارة ؛ فنهم من يمضيها فى أوربا والبعض فى استانبول . فاذا أراد الخديو تمضية الصيف فى إحدى ممالك أوربا كان من الواجب عليه أن يمر على لندرة ، ومن المحتمل أن يتفق مع الانجليز على سياستهم . أما إذا أمضى الصيف فى استانبول فانه لا يحرك ساكناً ، فوجوده فى الاستانة أقل خطراً لسهولة مراقبته ، لأن تعيين المهمندارات والياوران الشاهانية كان الغرض منه مراقبته لا المغالاة فى مظاهر احترامه .

وكان الخديو فى أثناء إقامته يحضر إلى السراى ويدعى لتناول الطعام من حين إلى حين ، وكان يحظى بالمقابلة بعض مرات ويطيب خاطره بمختلف المظاهر(١) .

وزيادة فى الحفاوة عين من الوزراء رائف باشا مهمنداراً للخديو ، ولكن نظراً لبعض التدابير التى اتخذت من جراء توالى التقارير تأثر عباس وكادت الألفة التى كانت تسود فى أول الأمر تزول ومشت النميمة بينهما فتضايق السلطان من ذلك . ولقد استفحل الأمر حتى صار من الضرورى إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه من قبل. وكان للخديو كاتبان أحدهما للعربى والآخر للتركى؛ وكان كاتب العربى شخصاً يسمى شفيق باشا(٢) اكتسب محبة الخديو وصداقته وكان ذا دراية ورزانة . ولقد دعوت شفيق باشا بناء على أمر السلطان إلى السراى وتباحثنا طويلا وانكشفت جميع الوشايات وفهم أمرها ، ورجع شفيق باشا إلى مصر صادق الاقتناع وقابل عباسا وأوضح له حقيقة الأمر . ولقد ظهر بعد ذلك من الآثار ما يفيد أن الحالة رجعت إلى سابق صفائها .

---

(١) يعنى الهدايا الثمينة وأعلى نياشين الدولة وما إلى ذلك ، وكان عباس يجيب عليها بالمثل كما ذكرت آنفاً .

(٢) يريد صاحب هذه المذكرات .

وكانت هذه المناسبة عبرة عظيمة لمقدمى التقارير السرية ؛ فقد كان بعض أشخاص من العظماء كلما حضر الخديو إلى استانبول يقدمون ضده التقارير الى السلطان ويلقون على حركاته وأحواله ظلا من الريبة حتى تزداد وسوسة السلطان منه . وكانوا فى الوقت نفسه يكتبون للخديو يعرضون اخلاصهم . فلما عادت بين السلطان والخديو سابق العلاقات الحسنة ، قدم الخديو للسلطان تقارير الولاء والاخلاص لسموه من الذين كانوا يدسون الدسائس ضده عند الخليفة ، وكان هذا دليلا على ما وصلت اليه الأخلاق من التدهور.

إخلاص عباس باشا : كان عباس فى المدة الأولى لزياراته للاستانة مخلصاً لعبد الحميد راغباً فى تنفيذ أوامره ، لدرجة أنه لما طلب منه إبعاد رجال تركيا الفتاة أرسل جانباً منهم على مركب شراعى لايصالهم الى استانبول . ومن ذلك أيضاً أن جلال الدين باشا ، بعد زواجه بالأميرة المصرية عصمت هانم ، قد فر الى أوروبا وحضر الى مصر وأقام فيها ، فأرسل عباس للسلطان يقول إن المذكور يعاون رجال تركيا الفتاة بالمال . وقال عنه أيضا إنه طمعاً فى ميراث زوجته عمد الى قتلها .

عباس وبناء كشك ذى برج فى الجبل : أنشأ الخديو فى أرضه الكائنة بجبوقلى كشكا ، والرائى لهذا الكشك من بعيد يشاهد برجاً . وما كاد البرج يتم بناؤه حتى قدم واحد من العظماء المجاورين له تقريراً للسلطان ذكر فيه أن الناس يلهجون بأن هذا البرج جار عمله لوضع نظارة معظمة فى أعلاه ليتيسر له بواسطتها مشاهدة حركات وسكنات عبد الحميد فى يلدز . وهذا الكشك لفت أيضاً نظر أحد السلاطين المقيم فوق كشك كاندار (وهو متنزه على البوسفور) فأرسل للسلطان يخبره عنه (*).

عودة الخديو الى مصر فى ١٧ سبتمبر عاد الخديو وحدثنا بما لاقاه فى رحلته ، ثم قص علينا أنه بعد زيارته للاستانة ورحلته لأوروبا زار قوله ورودس وبعض سواحل الأناضول من جهة مرماريس ومكرى كوى ، وكان ذلك محظوراً عليه من قبل . وقد سمعت منه أنه لم ير احتفالا بمقدمه أجمل من ذلك الذى لقيه فى قولة ؛ فقد استقبلته الحكومة والأهالى بمظاهر ودية جميلة جداً ثم دعاه الأهالى لتناول العشاء فى اليوم التالى وقالوا له إن الاحتفالات نظمت فى اليوم الأول حسب برنامج الحكومة المحلية ، أما اليوم فان الأهالى يريدون أن يعملوا ما يرون . فشكر سموه المندوبين عن الأهالى

(*) ولما كنت مباشراً لبناء هذا البرج علمت بصدور الأمر بايقاف البناء وطرد العمال ولكننى أبقيتهم ومنعتهم من الخروج حتى أتموا البناء بارتفاع أقل من ارتفاع الرسم الموضوع له .

من أتراك وأروام ويهود وقبل العشاء عندهم ؛ وقد أعدت عربة لركوبه ، ولكنه ما كاد يصعد إليها حتى جاء ستة من الأهالى الأشداء فحلوا الخيل ووضعوا أنفسهم مكانها ، وساروا جرياً بالعربة وحولها ألوف من الأهالى حتى محل الدعوة ؛ وهناك كانت المائدة . وبعد الطعام ابتدأت الخطب فرحب أحد القناصل بالخديو بالنيابة عن زملائه وبالأصالة عن نفسه ، ثم خطب مدير البلدية وغيره . وفى النهاية قام أحد رجال الانقلابات (أى الدستور) وقد حضر خاصة من سلانيك ورحب فى خطاب لطيف بالجناب الخديوى . وقد طلب أحد الحاضرين من سموه أن يمد البلد بعنايته فى استحضار المياه الكافية لها فوعدهم بذلك وأغدق على فقراء البلد الاحسانات وزار قبور أسرة محمد على وبيته والمدرسة والتكية ومكتباً ابتدائياً لوقف محمد على ، وقال عباس إن الذى يزور مقابر أجداده ومنزل محمد على يرى أنهم كانوا من أسرة حسنة وليست فقيرة ؛ والخلاصة أن سموه سر جداً من الحفاوة به .

وكان احتفال الحكومة بايعاز من الصدر الذى أرسل برقية بهذا المعنى ، لأنه علم من سموه قبل السفر بيوم عزمه على زيارة قولة . أما طاشوز فاتفق على عدم زيارتها حتى يفصل فى مسائلها ، ولذلك مر الخديو حواليها فقط .

الحركة الوطنية وطلب الدستور فى مصر . فى هذا العام ازدادت قوة الحركة الوطنية وتنبه الشعب إلى حقوقه السياسية ؛ ويرجع ذلك لأسباب منها التنافس بين الأحزاب السياسية الثلاثة التى تألفت فى العام الماضى ، واتساع دائرة المناقشات فى حقوق الشعب وما إليها ، ومنها إعلان الدستور فى تركيا وأخبار الاستانة التى كانت تصور الانقلاب العثمانى تصويراً واضحاً وتبين قوة الشعب وأثرها ، مما كان له وقع عميق فى مصر ، وأثر قوى فى إذكاء الشعور الوطنى ، ومنها إحساس المصريين بتراجع الانجليز واضطرارهم لتغيير عميدهم فى مصر اللورد كرومر أمام قوة الوطنية المصرية .

وقد كان من الأعضاء البارزين فى مجلس شورى القوانين أمثال حسن عبد الرازق باشا ومحمود سليمان باشا واسماعيل أباظه باشا وعلى شعراوى باشا واحمد يحيى باشا من يعمل بكل قواه لتتمتع مصر بدستور يشرك الأمة مع الحكومة فى تصريف الأمور ؛ وكان الخديو لا يكره مثل هذا الطلب على أن تتبع فى تحقيقه طريق معقولة هادئة ؛ وكان يرى أن اسماعيل أباظه باشا هو خير من يستطيع السير فى هذه الطريق بعيداً عن الأحزاب .

لهذا شجع اسماعيل أباظه باشا ، عندما فكر فى السفر إلى لندن ، لتقديم مذكرة

لوزير الخارجية يشرح بها الحالة فى مصر ، ويطلب المزيد من الاشتراك بين الشعب والحكومة فى تصريف الشئون . بل زاد على ذلك فطلب من السير الدون جورست التوصية عليه لدى وزارة الخارجية . وقد فعل ، عملا بسياسة الوفاق .



اسماعيل أباظه باشا



احمد يحيى باشا

وسافر الباشا ومعه محمد الشريعى باشا والسيد حسين القصبى ومحمد عثمان أباظه بك وعبد اللطيف الصوفانى بك وناشد حنا بك. وكان الدكتور ابراهيم الجوربجى متطوعاً لمساعدتهم والترجمة لهم طول مدة إقامتهم بلندن أثناء وجود الخديو فى أوربا ، فلقى من وزير الخارجية الرعاية وحسن الاستقبال ، وعاد إلى مصر فى منتصف أغسطس .

وكانت وصاة جورست لهم أن يحصروا كلامهم فى مسألة توسيع نطاق اختصاص مجلس شورى القوانين دون الكلام عن الجلاء .

وفى اليوم الذى عاد فيه الخديو من أوربا وهو يوم ١٧ سبتمبر ، لما توجه نخرى باشا مع النظار لمقابلته فى المحروسة ، أخبره أن مستر جراهام النائب عن جورست يريد أن يتشرف بمقابلته فأذن سموه أن يرسل إليه فى الحال خبراً لحضوره لسراى رأس التين ؛ وفى المساء قابل الجناب العالى مدة طويلة علمت بعدها أن سبب المقابلة هو أن جورست كتب له أنه بمجرد وصول سمو الخديو يقابله ويرجوه ألا يقول لاسماعيل أباظه باشا شيئاً عن نتيجة عمله فى لندرة ولا يعده بشىء ما ؛ فأجاب سموه : « إننى لا أعلم شيئاً حتى أعد وأقول شيئاً لاسماعيل باشا ؛ ولكن الذى أعرفه مما كان يأتينى من مصر وأنا بأوربا ، أنه يوجد الآن تيار قوى نحو طلب الدستور ، وأن هذا

التيار حقيقى غير مصطنع فلا يستهان به ؛ لأن مجموع الأمة هو الذى يطلبه . وأنه ليس حركة عسكرية كما هى الحال فى تركيا ، وأن الأصوب هو التفكير فى شىء يعطى للأمة ، وإن كنت لا أنصح باعطاء دستور كامل كما فى فرنسا وانجلترا مثلا ، وإنما يمكن اشتراك الأمة مع الحكومة بدون مساس بالامتيازات . »

ثم قال سموه إنه لا يكون مسئولا عما يحدث إذا لم ينظر بالعطف لمطالب الوطنيين ؛ فالدستور الآن « مودة » ، وكل الشعوب تطلبه كما فى تركيا وفارس وسواهما ، فلا عجب إذا طلبه المصريون .

غير أنه كانت هنالك مناقشات من أباظه باشا وعلى شعراوى باشا تفت فى جهودهما ، وكنت أرى من الخير اتحاد هذين الرجلين وأنصارهما حتى يكون لقوتهما المجتمعة أثرها ؛ ولهذا فقد دعوتهما للمأدبة يوم ٣١ أغسطس بحضور الشيخ محمد شاكر ؛ وكان الغرض من ذلك إصلاح ذات بينهما . ودار الحديث فى الموضوع فأبديت لهما أنه لا يمكن لمصر أن تنال خيراً ما لم تتحد وتجتمع على رأى واحد ؛ وأنه يجب لكى نعطى للشعب نموذجاً حسناً أن يبدأ بذلك كبار الرجال فى مجلس الشورى وفى الجمعية العمومية ؛ ولكن مع الأسف فان هؤلاء يعطون أمثلة للشقاق والخلاف ، وأخص من بينهم بالذكر على شعراوى باشا واسماعيل أباظه باشا .

أما على شعراوى باشا فقد راوغ وقال إنه لا يوجد فى نفسه شىء ضد اسماعيل أباظه باشا ، وأنهما كانا حتى آخر لحظة متحدين فى المجلس .

وأما اسماعيل باشا فقد كان صريحاً وقال : « الحقيقة أنه يوجد بيننا شىء وأن كلا منا يشعر ببعده عن الآخر . »

وبعدئذ طلبت منهما أن يدعا ما فات ، وأن يعملا معاً لوضع برنامج يتبعه مجلس الشورى فى طلب ما ترجوه البلاد ، ودعوتهما لانتهاز هذه الفرصة وعدم إضاعتها على الوطن بسبب المنافسات الشخصية .

وفى ٣ سبتمبر كان اجتماع آخر ولكننى لاحظت أنه لايزال بينهما نفور وأنهما لم يعملا شيئاً فى الموضوع .

وجاءنى يوم ١٠ منه احمد يحيى باشا ، فحادثته فى جمع كلمة أعضاء مجلس الشورى ، وقصصت عليه ما حصل بين اسماعيل باشا وشعراوى باشا وطلبت منه أن يجتمع بهما فوعد أن يبذل كل مجهود للتوفيق .

وفى ٢٤ سبتمبر عقـد اجتماع بين اسماعيـل أباظه باشا وعلى شعراوى باشا والدكتور محمد علوى باشا طبيب العيون واحمد يحي باشا وابراهيم سعيد باشا وابراهيم مراد باشا وتناقشوا فيما يجب عمله .

وفى ٢٥ سبتمبر كنت مدعواً للعشاء مع اسماعيل أباظه باشا وعلى شعراوى باشا ، فدارت بينهما مناقشة حادة وأخذ الأول يعير الثانى بحزب الأمة وأن مكانه فى مجلس الشورى هو أسمى من ذلك ، وأنه خير للبـلد أن يصرف تفكيره فى جمع كلمة أعضاء هذا المجلس فيكون حزباً واحداً أقوى من جميع الأحزاب ؛ وشعراوى باشا يعير أباظه باشا بأنه بعد أن اعتزل الأحزاب عاد يحن الآن لتأليف حزب جديد .


على شعراوى باشا

وقـد تدخلت بينهمـا ، وقر الرأى على أن يدعو شعراوى باشا الحاضرين إلى مأدبة ثم يقيم أباظه باشا مأدبة أخرى لاتمام الصفاء والوفاق ؛ أما أنا فقد اعتذرت حتى أدع لهما فرصة لتصفية ما بينهما بعيداً عن تدخلى .

وقد علمت فيما بعد أنهما اتفقا على الاتحاد وأن شعراوى باشا اقتنع بذلك ، بعدما أقنعه كل من ابراهيم سعيد باشا وعلوى باشا وابراهيم مراد باشا بذلك ، اتفقوا جميعاً على عقد المجلس بعد أن يجتمعوا أولا بأعضائه ويتفاهموا معهم على عمل مفيد .

ولما أخبرت الخديو بمسعاى من مبدئه إلى نهايته لم يرق فى نظره أن أتظاهر بذلك التدخل ، فدافعت عن عملى بأنى تدخلت بصفة شخصية محضة لم يشعر أحد بها .

وفى ١٢ اكتوبر قابل مستر جراهام الخديو وحادثه فى الحالة الحاضرة ، وجرى الكلام عن الحزب الوطنى فقال جراهام إنه الآن فى هبوط ولا قيمة لتهديداته ، وعن مجلس شورى القوانين فقال إنه يوجد شقاق بين الأعضاء فيما يختص بطلب الدستور ؛ حتى إن بعض الأعضاء خرجوا من الجلسة حينما علموا أن المناقشة ستدور حول هذا الموضوع — يقصد بذلك طلبه سعودى باشا — والبعض لم يحضر الجلسة وسافر إلى بلده ومنهم فتح الله بركات بك وآخرون وكلهم مستاءون من اسماعيل اباظه باشا لأنه قال عنهم لوزير الخارجية الانجليزية إن الحكومة رشتهم فأمنتهم على مراكزهم الحالية .



فتح الله بركات بك

وفى ١٥ اكتوبر قابلت بطرس غالى باشا فعلمت منه أن جراهام قابله وحدثه عن ضعف الحزب الوطنى، فأجابه الباشا بأن ذلك صحيح، ولكن ظهر ما هو أهم وهو حزب الأمة، فاعترف بذلك جراهام؛ وقال لى بطرس باشا: «إن الغرض من ذلك هو أن نوهم الانجليز بوجود قوة تخيفهم فى البلاد حتى لا يعتقدوا أن الجو قد خلا لهم.»

علاقة مصر بتركيا وانجلترا.

فى ١٦ اكتوبر تقابل جورست مع الخديو لأول مرة بعد رجوعهما من أوربا. وعقب المقابلة اجتمع سموه ببطرس غالى باشا واطلعه على كل ما دار بينهما.

وفى المساء صحبنى سموه معه للمنتزه، وكان فى الانتظار هناك اسماعيل اباظه باشا ولما اجتمعنا نحن الثلاثة علمنا من سموه أن مقابلة جورست له كانت ودية كالعادة، وأنه تحدث عن حالة أوربا العمومية: النمسا وبلغاريا وكريد وسياسة انجلترا مع تركيا، وفهم سموه أن الانجليز سيعضدون الأتراك إلى النهاية؛ ولكن النتيجة ستكون اعتراف أوربا باستقلال بلغاريا وبضم البوسنة والهرسك للنمسا وكريد لليونان. وقد ظهر للخديو أن انجلترا لا يمكن أن تخرج بلا غنم يخصها، ويقول إنه تجرى مخابرات بين هذه الدولة والأتراك بتعديل بعض نصوص فرمان مصر، بأن يكون لها حق فى عقد قرض بدون مراجعة الدولة. وهى نقطة خطرة على مصر لأن مصر تؤول للمصريين، ويؤول المصريون إلى نير انجلترا، خصوصاً إذا تم للأتراك إلغاء الامتيازات فذلك يسرى على مصر فتصبح بذلك مستقلة فعلا بالنسبة لأوربا، وربما تشترى مصر من الدولة الجزية بدفع ملايين معدودة فتصبح بذلك مستقلة بالنسبة لتركيا ويكون الخطر على مصر عظيما.

جورست واسماعيل أباظه باشا : وقد أبدى جورست استياءه من أباظه باشا . لأنه لما تكلم مع وزير الخارجية بلندرة ، لم يظهر له أن جورست مساعد للمصريين . مع أن الباشا قال للخديو إن وزير الخارجية لما سأله إن كان قد حصل كلام بخصوص قانون المديريات مع جورست . فأجاب الباشا بأن المعتمد أعطى ما يمكنه إعطاؤه ؛ وكذلك قال جورست للخديو : « أنت طلبت منى أن أساعد أباظه باشا . لأنه أحسن أعضاء مجلس الشورى . وقد فعلت وقابلته وتناقشت معه ، فلما ذهب إلى لندره لم يهتم بى ، وعمل كل شيء بدون رأيى مع أنى حين سألنى وزير الخارجية عما إذا كان يحسن مقابلة أباظه باشا أجبته بالايجاب . »

وظهر من كلام جورست أنه يلوم الخديو على وصايته له باسماعيل أباظه باشا . وظهر أيضاً أن الحكومة الانجليزية لم تعطه أوامر بخصوص عمل تغييرات فى حالة مصر ، لأنها مشغولة بالمسألة الشرقية ؛ وعليه فلا أمل للمصريين فى شيء .

الدستور : ولما وقف أباظه باشا على ذلك قال : « إننا سنعمل الواجب علينا ، فسيجتمع مجلس الشورى فى ٣١ اكتوبر ، ويقرر طلب عمل قانون لاشتراك الأمة فى إدارة مصر بدون مساس بالامتيازات وصندوق الدين وخلافه . ولا نقول برلمان ولا قانون سنة ١٨٨٢ ؛ وسأسافر بعد أربعة أيام للاجتماع مع إخوانى أعضاء المجلس ونرتب بيننا الخطة ، ونجمع الأعضاء كلهم معنا إن أمكن ، ونتوجه للحكومة ، ونعرض طلبنا ، وننتظر حتى اجتماع الجمعية العمومية فى فبراير سنة ١٩٠٩ . فتؤيد طلبنا ؛ وبعدئذ إن لم تحرك الحكومة ساكناً نعتصب ولا نتوجه للمجلس . » غير أنه نظراً لما علمه الخديو من استياء الانجليز من تأخير مجلس الشورى فى إنجاز الأعمال ، وأنهم عزموا على استصدار دكريتو بأنه إذا لم يبد المجلس رأيه فى مسألة عرضت عليه فى مدة معينة يعتبر كأنه صدق عليها . فقد وعد أباظه باشا أن يحضّ إخوانه على إنهاء ما هو باق تحت النظر ، مثل لائحة المعاشات ، ولوائح القضاء الشرعى ، وغيرها .

أما تعديل مجالس المديريات فان المجلس يقرر تأخيره حتى تنظر الحكومة فى طلبه الخاص بانشاء مجلس نيابى .

وتقرر أن يتوجه أباظه باشا ويترك بطاقته عند جورست ، ولا يطلب مقابلته لأنه ربما رفض ، كما أنه رفض استقبال على شعراوى باشا من قبل ؛ وعند رجوعى مع اسماعيل أباظه باشا إلى القاهرة ، فكرنا فى أنه ربما يكون كلام جورست من باب

الايهام الذى يقصد به تثبيط الهمم للمصريين فلا يحركون ساكناً .

وقد بلغنى من بطرس غالى باشا ، ثم من الخديو . أن المستشار المالى كلم سموه بخصوص الجرائد العربية . وكانت الاجابة مثل ما أجيب به جراهام . وقد قال لى الباشا إن المستشار قال له : « كيف يمكن طلب البرلمان مع وجود الاحتلال ! ! »

من استبداد عباس أيضاً . فى أول يوم من رمضان ، أهان الخديو بعض موظفى سراى رأس التين بالسب الشديد ، وعاقبهم باستقطاع أيام من مرتباتهم ؛ ووقع مثل ذلك فى سراى المنتزه ؛ واستمرت هذه العاصفة الاستبدادية عدة أسابيع .

وقد شاهدت بعينى أنه حنق على شخصين من الموظفين فى سن الشيخوخة ، فطردهما من الخدمة بعد توبيخ شديد ؛ وغضب على تركى يعمل بوظيفة وقاد ، فدعا إليه بعض العساكر السود ، وأمر أقواهم وأضخمهم — حتى إنه كان يلقب بالبهلوان — بان يمسك به (يحتضنه) ، وأخذ الخديو يضربه بسوط كان معه ضرباً مؤلماً ، وهو يقول له بالتركية : « انت عرّيت الأتراك وأهالى شواطىء البحر الأسود . انت أتلفت وابورات الكهرباء بسراى القبة ، فخرقت خزانها ! » أما التركى ، فكان يتلقى الضربات ولا يتأوه . ولا يزيد على أن يقول : « العفو العفو ! » ولما تعب الخديو من ضربه ، تركه وأمر بطرده من الخدمة .

واستمر الضرب والسب وخصم المرتبات وكذلك الانذارات ، وكل ذلك لأقل هفوة ، فكان موظفو السراى فى انزعاج دائم ؛ وكان الخديو يعانى مثل هذا الاضطراب فى ظل هذه الحياة العاصفة .

نظارة بطرس غالى باشا . فى ١٩ اكتوبر ، عاد مصطفى فهمى باشا من أوربا ، فذاعت الاشاعة بعزمه على الاستقالة ، لأن صحته ليست على ما يرام ، ورددتها الصحف .

وفى ٢٦ منه ، قابلت بطرس باشا . فأبلغنى أنه تكلم مع الخديو فى إدخالى ضمن النظارة التى ستتشكل ، وذاعت إشاعة بأنى سأعين ناظراً للمعارف ؛ ولم أسأل بطرس باشا عن التفاصيل . ولا عن أفكار الخديو ، وما قاله بخصوصى ، حتى لا أبدى له اهتمامى ؛ ولكنه لما سألنى عما إذا كنت مسروراً بذلك ، أجبت بالايجاب .

وفى ٥ نوفمبر عاد الخديو إلى مصر ، ومعه النظار والمستشار المالى ورجال المعية ؛ وبعد أن اختلى بالنظار والمستشار معاً ، اختلى بالأخير وحده مدة طويلة ، ثم شاركهما

بطرس غالى باشـا ؛ وعلمت أن المستشار قال للخديو إن مصطفى فهمى باشـا سيطلب مقابلة خصوصية ، وربما التمس بعض أشياء ففهم سموه أنه سيلتمس إحالته على المعاش بشروط خاصة مثل إعطاء مكافأة أو غيرها ، فأجابه الخديو بأنه ليس عنده شيء يعطيه .

وفى ٩ نوفمبر أخبرنى الخديو أن مصطفى فهمى باشا أرسل يطلب مقابلة خصوصية لليوم التالى وقال « إنه لا يبعد أن يكون هـذا الطلب لتقديم الاستقالة ، وعليه يلزم أن ترسل لى فى القبة اسماعيل أباظه باشا ، وتمر على بطرس باشا وتستحضره معه لهناك » . فنفذت الأمر وتوجهت مع الثانى ؛ وبعد مناقشة طويلة قر الرأى على أن الخديو يطلب جورست الساعة العاشرة يوم ١٠ منه ، ويحدد لمصطفى فهمى باشا الساعة الرابعة مساء من اليوم نفسه ؛ وفى أثنـاء الكلام مع جورست يخبره بطلب فهمى باشا ، فان علم أن سبب طلب المقابلة هو تقديم الاستقالة فيتكلم سموه مع جورست فى الخلف ؛ والخديو يفضل بطرس باشا على نخرى باشا ولو أنه مسيحى ؛ وقد كان يفضـل الثانى ؛ ولـكن تأثر بمساعى اسماعيل أباظه باشا فى هذا الاختيار وقال إننى سأطلب من جورست تعيين بطرس رئيساً للنظار ، وأقول له إننى ضامن له بحيث لو حصل منـه مالا يرضى فانى أطلب منه الاستقالة .

وفى ١٠ منه حضر جورست حسب الاتفاق وتحادث مع الخديو نحو الساعتين أولا فى أمور عادية ؛ ثم عطفا على مسألة مصطفى فهمى باشا ، فقال جورست إن طلب الباشا للمثول بين يدى الخديو هو لأجل تقديم الاستقالة فقال سموه عندئذ يجب طبقاً لاتفاقية انجلترا مع مصر أن نتكلم سوياً فيما يقع بعد هـذه الاستقالة ؛ فقال جورست إننى لم أتحدث فى هذا الشأن معكم لأنى أرغب ألا أتدخل فيما بينكم ورئيس نظارتكم ؛ وأخيراً دار الكلام على من يخلف مصطفى فهمى باشا ، فقال الخديو إن كل الحمل الآن علىّ وعليك ؛ فنحن نريد رجالا يعملون ونخرى باشـا وبطرس باشا كلانا يتفق على دخولها فى النظارة الجديدة من أول الصيف ، والأول يظهر لى أنه لا يتحمل هذا العبء أما الثانى فلنه يعوّل عليه ، فقال جورست: « وهلا يحصل انتقاد من الأهالى بتعيين رئيس قبطى ؟ » قال: « إنه قبطى ولـكنه مصرى ؛ أما نوبار فلم يكن مصرياً » . ثم اتفق الحال على أنه إذا تراءى تعيين بطرس باشا رئيساً للنظار فتبقى معه نظارة الخارجية ولا تعطى له الداخلية ؛ ثم قال الخديو لجورست : « أنا لا أريد أن أضغط على فـكرك من حيث تعيين بطرس باشا ، فلنا أن نتروى فى هذه المسألة ونقرر نهائياً ما يجب عمله بعد مقابلة مصطفى فهمى باشا مساء هذا اليوم » . فقال جورست: « لا لا أنا موافق منذ الآن » ، وبعد ذلك قال

بجورست عن اختيار النظار إنه يحسن أن يكون ذلك باتفاق سموه مع الرئيس الجديد .


سعد زغلول باشا

ثم تكلم جورست عن سعد باشا ، فقال إنه مستاء جداً منه بالنسبة لجفاء أخلاقه فهو متكبر وكلامه قاس مثل الحجر ، ولكنه إذا خرج مع الخارجين فربما يحصل منه ما يسوؤنا — يعنى أنه خائف من لسانه وأعماله — فاذا استصوب الخديو يبقى مدة شهرين أو ثلاثة ، ثم نعمل طريقة لاخراجه .

قال الخديو : « وإن بطرس باشا قال لى إذا طلب الانجليز إبقاء سعد ، فاتركه لى وأنا أعرف ما أفعله لخروجه . »

ثم حضر مصطفى فهمى باشا وقدم استقالته شفوياً وقبلت استقالته ؛ وحضر جورست وتكلم مع الخديو فى النظار الجدد وأشار بتعيين مصطفى ماهر باشا للداخلية نزولا على رأى المستشارين الذين اجتمعوا عنده ؛ فقال الخديو عنه إنه طيب ومجتهد ولكنه ذو أغراض شخصية فهو ليس كباقى المرشحين من حيث النزاهة .

ثم دعانى الخديو أمامه بحضور جورست ، وأمرنى بالتوجه لمصطفى فهمى باشا لأرجوه ألا يتكلم عن مقابلته مع سموه اليوم ، حتى تنتهى مقابلة جورست وإن لم أجده فأترك له إفادة بذلك ، ففعلت .

ثم حضر بطرس باشا مع أباظه باشا وكان لديه قبل ذلك للنظر فى اختيار النظار الجدد ولأجل أن يقنعه بابقاء الخارجية فى عهدته فقبل ، أما سبب إرسالى لمصطفى باشا فهو لغرضين : الأول للوثوق منه أن الاستقالة تشمل النظارة بأجمعها لا عن شخصه فقط ، والثانى حتى يأتى رد من انجلترا بالموافقة على تعيين بطرس رئيساً للنظار .

وفى ١١ نوفمبر جمع مصطفى فهمى باشا جميع النظار فى منزله ، وأخبرهم بأنه رفع استقالته للجناب العالى ، وشكرهم على مساعدتهم له فى مدة رياسته .

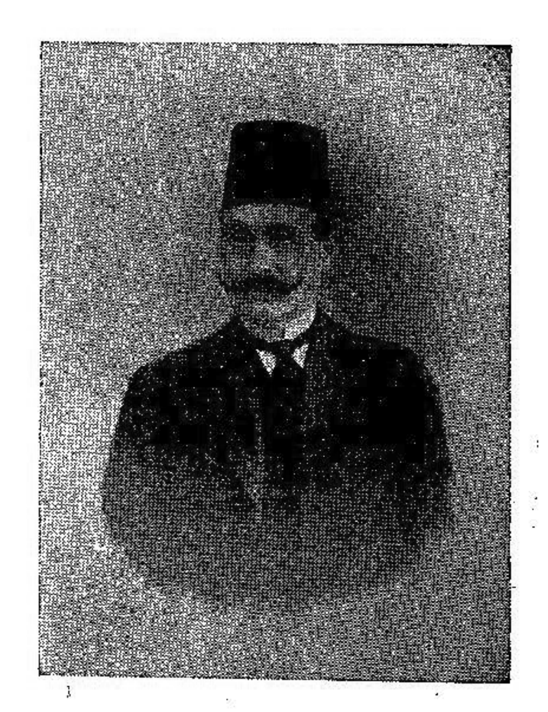
وعلمت من الخديو أن جورست عرض على سموه اسم سابا باشا ليكون فى النظارة الجديدة ، وذلك مكافأة له على خدماته وتطييباً لخاطره نظير خروجه بصفة غير مرضية من إدارة البريد ؛ فقال له سموه إنه يحب سابا باشا ويرى فيه الكفاءة ، ولكن وجود ناظرين مسيحيين لا يروق فى أعين الناس ، ولذا سحب جورست اسمه .

وعلمت أن النظارة ستشكل على هذا النحو :

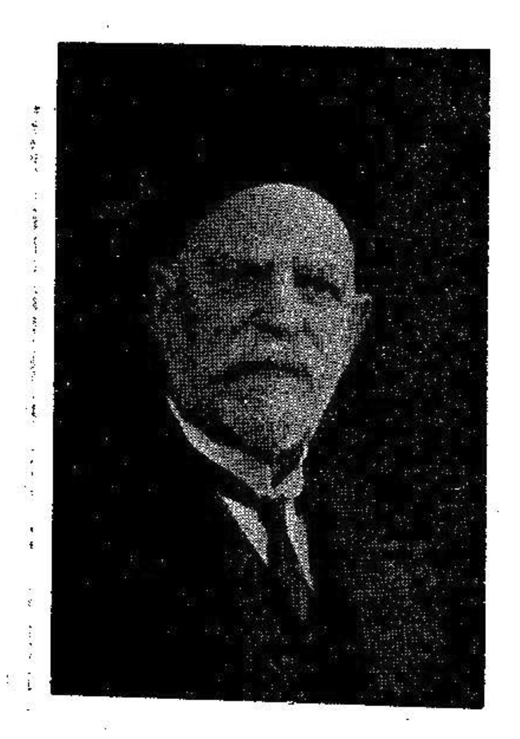
بطرس غالى للرياسة والخارجية — سعد للمعارف — إسماعيل سرى للأشغال والحربية — فخرى باشا للمالية — محمد سعيد للداخلية — حسين رشدى للحقانية .

وقد سئل جورست عن رأيه فى ابراهيم نجيب باشا فقال إنه لايستحسن وجوده ليس فى النظارة فقط بل وفى وكالة الداخلية أيضاً .

وسمعت من الخديو أن يوسف صديق بك تكلم معه فى تعيين البرنس حسين كامل باشا رئيساً للنظار ؛ ويظن سموه أن البك مدفوع سراً من البرنس نفسه ؛ ولكن الخديو قال إنه يظن أن البرنس لا يرغب فى هذا التعيين وقطع الحديث ، فلم يجرؤ يوسف بك أن يلح حتى لا يبدو هذا الايعاز .



محمد سعيد باشا



اسماعيل سرى باشا

وفى ١٢ نوفمبر أنبأ جورست وزارة الخارجية تلغرافياً بتعيين بطرس باشا رئيساً للنظارة الجديدة ، وتقرر أن يكون رئيس النظار مسئولا أمام الخديو، وكل ناظر مسئول أمام الرئيس — وهذه سلطة جديدة منحت لبطرس باشا — واتفق جورست مع الخديو على ذلك ، وعلى أنه إذا حصل خلاف بين سعد باشا ودنلوب فعلى سعد أن يرفع الخلاف لبطرس ، وهذا ينظر فى الأمر .

وقد فاتح بطرس باشا الخديو فيما إذا كان يستحسن تعييني ناظراً للمالية بدلا من فخرى باشا إذا امتنع عن قبول هذا المنصب ، فلم يجبه الخديو ، بل قال له : « لا . لا . يلزم أن تلح على فخرى باشا حتى يقبل ؛ وإذا رفض فأنا أرسل وأطلبه وهو لا يتأخر عن القبول . » وشفع ذلك بقوله إنه لا يستغنى عنى فى الديوان . ثم حضر جورست وعرض على الخديو برقية وزير الخارجية بالموافقة على تعيين بطرس باشا فشكره سموه على معاونته ؛ وفى الحال حضر الباشا وتسلم الأمر بتعيينه ، وتوجه للنظار الجدد وتكلم معهم فوافقوا جميعاً ما عدا فخرى باشا .

وبعد ذلك أخذنا نفكر فى اختيار ناظر للمالية ، وكان معنا الشيخ على يوسف ؛ فأشرت على الخديو بتعيين احمد حشمت باشا وكيل حزب الاصلاح ؛ وبعد المداولة والمخابرة مع جورست اتفق الرأى على تعيين احمد حشمت باشا بدلا من فخرى باشا .



حسين رشدى باشا



أحمد حشمت باشا

وفى ١٣ نوفمبر حضر بطرس باشا ومعه خطاب بتشكيل النظارة الجديدة وأمر بتعيين النظار ، فعرضت الأول على الخديو ، وأمضيت منه الأمر وهنأت الجميع ، ودعوتهم لتناول الغداء عندى يوم ١٨ نوفمبر .

ثم التمست من الخديو أن يكلمهم فى مسألة الأمن وأن يلفت نظرهم إليها ، فخاطبهم

بالفعل فى هذا الموضوع وغيره ، وهنأهم وأعرب لهم عن ثقته وتأييده ، فانصرفوا شاكرين .

وكان فى العزم أن يتوجهوا جماعة واحدة كما ذهبوا مع بطرس باشا إلى الوكالة البريطانية ، فاستصوب الخديو أن يتوجهوا متفرقين حتى لايقال إنهم خرجوا من لدن الخديو لابداء خضوعهم لجورست ، وكلفنى أن أبدى لبطرس باشا هذه الملاحظة فوافق الباشا على رأى سموه .

وعلمت أن الخديو كان قد كلف بطرس باشا بالتحدث مع جورست لتعيين احمد زكى باشا للحربية ، فأجاب بأنه لا يحسن الآن أن يعين أحد من المعية لئلا يعترض كرومر عليه ، وعلى ذلك فقد صار من اللائق ألا يفاتحه فى دخوله فى النظارة ؛ وربما عرض جورست اسما آخر للحربية مثل عبد العزيز عزت باشا ؛ وقال لى الخديو إنه سعى كثيراً لدى الانجليز لمل. منصب فى النظارة ، ولكن خشية أن يقع شقاق بين سموه وجورست قرر إحالة هذه النظارة على ناظر الأشغال .

مدير الأوقاف العمومية الجديد . وفى ١٧ نوفمبر أمرنى الخديو بأن أحرر الأمر القاضى بتعيين خليل حمادة باشا أمين جمرك الاسكندرية مديراً للأوقاف العمومية ؛ ويظهر أنه كان متردداً فى تعيينى فى الأوقاف وذاعت الاشاعة بأنه قر الرأى على انتخابى مع أنه لم يفاتحنى أحد فى هذا الأمر بعد كلام بطرس غالى باشا معى يوم ١٢ نوفمبر .



خليل حمادة باشا

ولم يرض المستشار المالى وغيره عن تعيين حمادة باشا فى الأوقاف ، ولكن الخديو قال للمستشار إن محمد سعيد باشا هو المتكفل به فقبل .

ثم كلف الخديو محمد سعيد باشا بارسال برقية باستحضار حمادة باشا وأن

يتوجه إليه فى سراى القبة صباحاً قبل أن يسافر سموه إلى بلبيس ، فجاء الباشا وتمت المسألة ؛ وبعد ذلك صدر الأمر وسلمته لخليل حمادة باشا ثم رافقته إلى الأوقاف ، وقدمت له الرؤساء وخطبت فيهم مظهراً ثقة الجناب العالى فى المدير الجديد لأنه انتخبه لجدارته وإخلاصه ؛ فعليهم أن يساعدوه كما ساعدوا سلفه ، وأظهرت لهم أن المصلحة تقدمت فى السنوات الأخيرة باجتهادهم وإخلاصهم ولكن يجب عليهم أن يضاعفوا العناية والمثابرة فقام دلاور بك مدير الادارة والحسابات وشكرنى على ما قلته بالنسبة للموظفين ووعد بأنهم جميعاً سيشتغلون يداً واحدة . ثم قام المدير الجديد وطلب منهم المساعدة وقال إنه لا يصل إلى الغاية التى يرمى إليها الجناب العالى من تقدم هذه المصلحة إلا إذا تعاونوا جميعاً، وحثهم على العمل وعلى النظام، ثم ودعت المدير وانصرفت.

النظار الجدد والأزهر. وفى نفس ذلك اليوم تناول النظار ورئيسهم ومدير الأوقاف الجديد طعام الغداء على مائدتى؛ وبعد الانتهاء دارت مناقشة عنيفة بين سعد باشا وحسين رشدى باشا حول الأزهر ، فقال الأول : « إن الاصلاح الذى تقرر ما هو إلا حبر على ورق (*) لأنه لا توجد المعدات اللازمة لهذا الاصلاح ، فلا يتوفر المدرسون اللازمون فى العلوم العصرية للمعاهد الدينية ، والمشايخ الموجودون لا يمكنهم القيام بما يتطلبه النظام الجديد . »

فقال رشدى باشا : « نأخذ من دار العلوم ومن المتخرجين فى مدرسة القضاء مساعدين للمشايخ ، وكذا نستحضر من الخارج من يلزم . » فرد عليه سعد باشا بأن هذا لا يمكن! فاشتد الجدال حتى قال رشدى باشا : « أنت يا سعد لا تريد إلا بقاء مدرسة القضاء الشرعى ، وتريد محو الأزهر ! » .

وفى ٢٢ منه بلغنى من بطرس باشا أنه حصل خلاف بين ناظر المعارف والمستشار المالى ، فاستدعاهما رئيس النظار وفصل فى الخلاف ، وكان الحق بيد المستشار ، فخضع سعد باشا للحكم . وكان الخلاف بخصوص تغيير بعض المواد المتعلقة بالتعليم ، وأبلغنى رشدى باشا أن نظارة المعارف كانت تريد استمرار السير على تأويلها فى صالحها ، ولكن المستشار يريد تأويلها بغير ذلك ؛ وعلى رأى حسين رشدى باشا يكون الحق بيد سعد باشا .

الهتاف للدستور. كان يوم ٩ نوفمبر يوم عيد ميلاد ملك الانجليز ؛ ولم

(*) سيأتى تفصيل ذلك .

بحدث وقوف تحت العلم الانجليزى كالعادة ، ولكن الخديو ونظاره والمستشار المالى ورجال المعية وقفوا فى الشرفة المطلة على ميدان عابدين أثناء الاستعراض ؛ ولما انتهى صدحت الموسيقى بالسلام الملكى ، وقبل أن تصدح بالسلام الخديوى صاح طلبة مدرسة الحقوق ، وكانوا منتشرين فوق سطح المدرسة وفى حديقتها ، وكثير من الأهالى الواقفين بجوارها : « يعيش الخديو » وكرروها ثلاثاً ؛ و « يعيش الدستور » وكرروها ثلاثاً . ولما انتهوا صدحت الموسيقى بالسلام الخديوى ؛ فرد عليها الطلبة والأهالى « أفندمز جوق يشا » ثلاثاً ؛ وقد أعجب الجميع بنظام الطلبة والترتيب بحيث كان يخيل للسامع والرائى أن هذه المظاهرة كانت ضمن برنامج الاحتفال الانجليزى .

رسالة تهديد للخديو وفى ١٤ منه وردت رسالة للجناب الخديوى بامضاء « أحد رجال جمعية الانتقام المصرى » جاء فيها : « يأيها الأمير ؛ إن المفرقعات الجهنمية ، التى تنسف الأرض ، قد أعدت لنسفك بعربتك وخيولها ومن يكون معك فيها أثناء مرورك رغم أنف جواسيسك وحرسك . فاعزل بطرس رئيس المحكمة المخصوصة واحذر حيث لا يغنى الحذر والمدة خمسة عشر يوماً من تاريخه . »

وكان رأى الخديو أن محرر هذا الخطاب هو أحد رجال الحزب الوطنى من أتباع محمد بك فريد .

الانجليز يعبثون بالاحتياطى . فى ٢٢ نوفمبر سألت مشاقة باشا الذى كان مراقباً لخزينة المالية ، عن كيفية استعمال مبلغ احتياطى الحكومة ، فقال إنه فى ذات يوم طلب منه فنسان كوربت المستشار المالى السابق أن يكتب كشفاً بالأسهم التى يمكن للحكومة المصرية شراؤها بالذهب المخزون فى صندوق الدين وتحول بعد الاتفاقية الانجليزية الفرنسية للحكومة المصرية ، فصدع بالأمر وقدم إليه كشفاً بعد أن دقق فى اختيار الأسهم المطلوبة ؛ وعرضه على كرومر . وبعد مدة علم أن المستشار كلف السير ارنست كاسل شراء أسهم لم تدرج فى الكشف وهى أسهم القنصليد الانجليزى وأسهم الترنسفال ؛ وأرسل مشاقة باشا تحت إمضائه وحده شيكا بمبلغ مليون وثلاثمائة ألف جنيه باسم السير ارنست كاسل قيمة ما اشتراه من الأسهم ؛ ولا بد أنه بعد خروج مشاقة باشا استمر الحال على ذلك حتى تحول الاحتياطى إلى أسهم سعرها الآن فى هبوط مستمر ولا بد أن اختيار أسهم القنصليد الانجليزى وأسهم الترنسفال كان

لغاية وهى خدمة الحكومتين الانجليزية والترنسفالية ، لأن هذه الأسهم كانت وقت الشراء مرتفعة القيمة ، ثم هبطت بعد ذلك .

ولم يعلم أحد بهذا السر إلا كوربت وكرومر ومشاقة وبعض الموظفين الانجليز.

الانجليز والوظائف . فى ٢٨ نوفمبر دار حديث بينى وبين بطرس غالى باشا ورأينا معاً ضرورة تغيير مستر هول ناظر مدرسة الحقوق ؛ وكان دنلوب قد طلب استحضار ستة وأربعين معلماً انجليزياً فى السنة الماضية ، ولكن جورست خفض هذا العدد إلى ستة عشر . وفى هذه السنة خفض العدد المطلوب إلى أربعة ، وقرر أنهم منذ الآن فصاعداً لن يستحضروا سوى الضرورى. وقال جورست أيضاً إنه يعلم بأن الذين استحضروا شبان ليس لأغلبهم نصيب كبير فى الأدب والعلم ، هذا مع أن جورست هو الذى أشار بتعيين مستر هول لنظارة مدرسة الحقوق ؛ أما بطرس فكان من رأيه تعيين ناظر مصرى ووكيل انجليزى له .

الخديو والاعمال الهامة . ذكرنا أن جورست مذ عين معتمداً بريطانياً فى مصر ، قد ترك الأعمال الداخلية للخديو يتصرف فيها ؛ وقد كان الخديو مهتماً بمباشرة هذه الأعمال . وفى أثناء حديثى المشار إليه مع بطرس باشا قلت له إن سموه مجتهد جداً مع النظار فى مباشرة الأعمال وأن هذا هو اللازم ، فأظهر الباشا سروره من هذا الاشتراك . وأشرت عليه بضرورة زيارة سموه للمديريات لأنه لم يزرها منذ بعيد ، فيحسن أن يتصل الآن بالشعب ، خصوصاً بعد مزاعم الحزب الوطنى عن سموه ، كما سيأتى .

والواقع أن سموه كان يهتم بتصريف الأمور اهتماماً متواصلا حتى إنه عند وجوده بالقبة كان يأمر بحضور رئيس النظار أو بعض النظار مع الرئيس وفى الغالب محمد سعيد باشا واسماعيل سرى باشا ليتناقش معهم فى الأمور وكان مما اهتم به مسألة اختيار المديرين ثم مسائل الطلبة ، وكان طلبة مدرسة الهندسة قد اعتصبوا لأن نظارة المعارف قررت حضورهم ثلاثة أيام فى الأسبوع لغاية الظهر فقط والثلاثة الأخرى لبعد الظهر؛ وكان المتبع أن يحضروا للظهر فقط كل يوم، فهاجوا وطلبوا الرجوع للقرار الأول مع أن النظارة لم تغيره إلا لشكاية علوى باشا الذى قال للنظارة إن المعارف تساعد الطلبة على البطالة فاذا لم يشتغلوا بعد الظهر قضوا أوقاتهم فى اللهو والمقاهى .

وقد ساعدهم بعض الأساتذة الانجليز لطلب الرجوع للقرار الأول ، ولكن الحكومة قررت عقاباً لهذا الاعتصاب تعطيل الدروس شهرين جزاء للطلبة وعبرة لغيرهم ، وعزمت على عقاب كل مدرسة تكرر هذا العمل ، فهاب التلامذة العقاب وسكتوا ، بعد أن كان تلامذة الحقوق قرروا الاعتصاب أيضاً مجاملة لطلبة الهندسة .

وكان قد بلغ الداخلية أن الطلبة سيوقفون عربة سموه يوم الجمعة عند ذهابه لمسجد السيدة زينب ، فأعطيت أوامر للبوليس باتخاذ الاحتياطات الشديدة ، ومنع الناس من الوقوف على الأرصفة مع أن الخديو نبه بأن يكونوا فوقها ، ومنع أيضاً الاحتشاد فى الطرقات . . الخ . حتى خيل للانسان أنه سيحدث شىء مضر من الطلبة ، ولكنهم وقعوا عريضة فقط يتبرأون فيها مما ينسبه الانجليز من أمور لم تخطر ببالهم ويؤكدون حسن إخلاصهم .

وكذلك كان يشتغل الخديو مع بطرس باشا وناظر الحقانية والقاضى والمفتى لحل المسائل الموقوفة المختصة بلوائح المحاكم الشرعية التى بعد أن صادق عليها القاضى وأمضاها عدل عنها لأنه يريد إثبات الولاية العامة له ، ولكن الحقانية رأت أن الولاية العامة هى للخديو وليست للقاضى .

مجلس شورى القوانين والدستور . وعنى سموه أيضاً بما سيعرضه مجلس شورى القوانين فى أول ديسمبر من طلب مجلس نيابى ؛ وقد اتفق بطرس باشا مع رئيس المجلس على أن يطلبوا نظاماً كافياً لاشتراك الأمة مع الحكومة فى إدارة شئونها الداخلية ، عدا ما يختص بالمعاهدات الدولية .

أى أنهم لا يأتون بكلمة مجلس نيابى ، إنما يطلبون كل ما يريدونه . وقال لهم بطرس باشا إنى سأقول رداً على ذلك إنكم الآن مشتركون مع الحكومة ؛ وقد علم جورست بذلك فوافق كما أنه وافق على طرح لوائح التعليم على مجلس الشورى .

وفى أول ديسمبر عقد المجلس جلسته وبعد أن كان الانقسام موجوداً بين أعضائه : إذ يريد البعض طلب مجلس نيابى ، وهم محمود سليمان باشا وعلى شعراوى باشا ومحمود عبد الغفار بك ، ومعهم اثنان أو ثلاثة آخرون ؛ والبعض الآخر وهم جماعة اسماعيل أباظه باشا يرون طلب نظام بدلا من كلمة مجلس نيابى يضمن إشراك الأمة الفعلى مع الحكومة ، اتفقت آراؤهم على ما يأتى : « يطلب المجلس من حكومة

الجناب العالى إعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية وفى تدبير شئونها الأهلية ، وأن يكون لها رأيها تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى . وفى تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومى وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوربيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات ، وبعد وضع هذا القانون يقدم إلى مجلس شورى القوانين لابداء رأيه فيه وهذا وذلك عملا بالمادتين ١٨و١٩ من القانون النظامى . »

وبذلك عدل الأعضاء عن كلمة مجلس نيابى .

ولم يحضر هذا القرار شيخ الجامع الأزهر فانه قام من الجلسة وانسحب قبل انتهائها أما القاضى فلم يحضر مطلقاً .

وقد كنت بعد ظهر هذا اليوم مع الشيخ على يوسف عند الخديو بالقبة ، ولما سمع بما وقع فى الجلسة قال : « على بطرس باشا الآن أن يشتغل عند الآخرين . (يعنى الانجليز) » وهذا دليل على استحسان سموه لما قرره مجلس الشورى .

اضطراب الامن . فى ٢ ديسمبر زار السير جورست الخديو ومكث معه طويلا ، وكان موضوع الحديث أولا اضطراب الأمن ، وقد عرفه الخديو أن الناس يخشون السفر للأرياف مخافة القتل ، وروى له حادثة وقعت لشكيب باشا؛ وهى أنه سرقت بعض أجزاء من وابور الرى الذى بأرضه ولم يتمكن من استرجاعها إلا بعد إرسال رشوة لسارقيها ؛ وقد حضر اللصوص هذا العام أيضاً لتكرار ما عملوه فى العام الماضى ، ولكن الخفير أطلق عليهم الرصاص ليلا ، فأصاب أحدهم وظهر أنه ابن مأذون الناحية .

وروى مظلوم باشا أن أحد الكبراء كان يريد أن يشترى عزبة ولكنه توقف خوفاً من سطوة الأشقياء عليها وربما قتلوه ؛ وقال الخديو إنه إن استمر الحال على ذلك لابد وأن تهبط أسعار الأطيان ، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الضرر . فأجاب جورست بأنه سيبحث عن علاج لهذه المسألة .

قاضى مصر والولاية الشرعية . فى عصر ٧ ديسمبر بينما كنت أعرض بعض

الأعمال على الخديو إذ حضر خطاب من محمد القاضي جمال الدين افندي ففضه وقرأه ، ثم بعدها أمرني أن أستدعي بطرس غالي باشا وحسين رشدي باشا فحضرا وتداولا مع سموه . وقد علمت أن القاضي يريد أن يجعل نفسه خديوياً لمصر ، بمعنى أن سموه يكون الخديو السياسي ، والقاضي يكون الخديو الشرعي ؛ فللأول الولاية العامة الادارية وللثاني الولاية العامة الشرعية ! ! وبعد ذلك ذهب سموه للقبة وبقي بطرس باشا ورشدي باشا يتداولان ثم اتفقا على استشارة جورست في إرسال محمود شكري باشا للاستانة للمداولة مع أولي الشأن في دعاوى القاضي .

وقد استدعاني بطرس باشا بعدها ، وطلب الي إرسال إشارة تليفونية للجناب العالي في القبة أقول فيها إنه تم الاتفاق على انتداب محمود شكري باشا للسفر الى الاستانة ، وطلب صدور الأمر ليحضر لمقابلته .

المشادة بين الخديو والحزب الوطني . في ١١ ديسمبر تقابل الشيخ علي يوسف مع الخديو وكنت حاضراً ، فأظهر جنابه استياءه الكبير مما يفترى به عليه اللواء والحزب الوطني من خيانته للوطن وقال : « كيف أقضي خمسة عشر عاماً في حروب عنيفة مع الانجليز ، والآن ينسى هؤلاء المفترون ذلك ، ويقولون إني خائن . ولو ادعوا شيئاً آخر لما صعب عليّ ، ولكن لا يمكن أن أكون خائناً .

« وقد كانوا يظهرون للعالم أن الأمة جميعها معهم في هذا الاعتقاد ، ولكن موقف الجمهور في يوم الاحتفال بالمحمل ، قد كشف سر هذا الحزب وبدا على الوجوه السرور والانشراح .

« فمن وقت ركوبي في العربة حتى المصطبة ثم أثناء رجوعي لعابدين كان الهدوء سائداً ، ولم يقع إلا خروج بعض الشبان في شرفة أحد المنازل بشارع محمد علي وصياحهم : « يعيش الخديو . يعيش الدستور . » ثم عند المنشية أراد بعضهم أن يهتف كذلك فغطى على صياحهم زغردة النساء .

وبالاختصار فان يوم أمس كان من الأدلة الواضحة على أن الأهالي مسالمون .

وكان الحزب الوطني يثير الطلبة ، ولكنهم عرفوا الآن أن لا فائدة تعود عليهم من الهتاف والصياح ، وأصبحوا لا يذعنون لاشارة الحزب الوطني مثل ما كانوا يذعنون ؛ والآن انكشف الستار وظهر أنه لا معضد للحزب من الأهالي . وهذه ترضية عظيمة لشخصي فالحمد لله . »

تدخل الخديو فى الانتخابات . فى ١٣ ديسمبر بعد صلاة الجمعة فى المطراوى (بالمطرية) رجعنا مع الخديو ، وبعدها حضر المحافظ ومحمد شكرى باشا مدير المنوفية ؛ وبعد الغداء تحادث سموه فى مسائل الانتخابات فقال المدير : «إن هلباوى بك رشح نفسه للانتخاب فى مديريته ، وكذلك احمد لطفى السيد بك مدير الجريدة .» قال الجناب العالى ، إنه تحدث ألاعيب مع بعض المرشحين للانتخاب ، فمن ذلك ما حصل من الدمرداش فانه أحضر مشايخ البيومية وحلفهم بالطلاق ألا يساعدوا أحداً خلافه لأنه كان أحس بحركة ضده لاسقاطه من الجمعية العمومية ، واستبداله بضابط فى المعاش اسمه ابراهيم راجى بك، فلولا هذه الألعوبة لسقط الدمرداش ، لأن راجى أخذ فوق الستين صوتاً ولكن الشيخ نال فوق المائة والعشرين .

ومما يؤسف له أن الخديو صرح لنا بأنه عمل بواسطة أعوانه لاسقاط الشيخ فلم يفلح ولم يكن من الحكمة أن يتحدث الخديو بمثل هذا الكلام فى مثل هذا المجلس .

كذلك قال الخديو إنه لما قابل جورست فى المرة الأخيرة وحدثه هذا عن كثرة الاضطراب فى مصر أجابه الخديو بأنه لا أهمية لذلك ولا خوف منه ، وقال له إن الشاهد على ما يقوله هو أن أهالى العاصمة وقدرهم نصف مليون لم يحضر منهم للأقسام يوم الانتخاب إلا ألف وخمسمائة شخص ، فدهش جورست لذلك ، ودون هذا الكلام فى مفكرته حتى يسأل مستشار الداخلية فى هذا الأمر ؛ وقد كان مما يسوء كل مصرى أن يقف عميد الاحتلال على هذا الأمر الذى يشوه من أمانى البلاد فى سبيل الحكم الذاتى !